

هداية المسترشدين

[339] الایجاد فی الحرام مرجوحة باعثة لنقص العبادة عما هی علیه من الرجحان وخصوصية الایجاد فی المسجد راجحة باعثة على زیادة الفضيلة وليس المراد به ان خصوصية الایقاع فی البيت مباحة بالمعنى المصطلح کیف وهو متحد مع الایقاع المطلق وإذا وجب المطلق وجبت افرادہ حسبما عرفت فلا يتعقل القول باباحتہ الواقعية غاية الامر ان يقال ان تلك الجهة لیست جهة وجوب بل جهة اباحة حیث انه انما یجب الفرد من حیث کونه ایقاعا للصلوة لا من جهة خصوصية کونه فی البيت لكن لا یجرى ذلك بالنسبة إلى ما ذکر من الوجوه إذ لیست تلك الخصوصية مکروهة بل الصلوة الملازمة لم مکروهة من جهة نعم یمکن القول به فیما ذکرناه من المثال المطابق لما نحن فیہ کالکون فی مکان یکره نفس الکون فیہ حسبما مثلنا الا انه بعد اتحاد مع الواجب ومصادمته بجهة الوجوب لا یبقى مکروها بمعناه الاصطلاحي لرجحان جهة الوجوب على جهة الکراهة حسبما قدمنا ولو أجرى نظیر ذلك بالنسبة إلى الحرام لم یحصل ایضا اجتماع بینہ وبين الواجب الملاحظة الترخیص حینئذ بین الجهتين أو المقاومة ویكون الحكم الثابت له على حسبہ ولا معنى ایضا لاجتماع الحكمین المطلب الثالث فی العموم والخصوص وفیه فصول فی الکلام على الفاظ العموم اصل فی العموم والخصوص لما کان العموم والخصوص من عوارض الأدلة وکان متعلقا بمباحث الالفاظ وكما مر فی بحث الاوامر والنواهی عقبوا البحث فیهما بالبحث عن العام والخاص وهو ایضا من المشتركات بین الكتاب والسنة الا ترى انه قد یجرى فی غیرهما ایضا فی الجملة وکیف کان فالاولی تقديم تعريف العام والخاص ثم الشروع فی مباحث الباب وقد اختلفوا فی تعريف العام وعرفوه على وجوه شتى وذكروا له حدودا مختلفة وليس ذلك مبنيا على الاختلاف فی المحدود بل انما هو من جهة المناقشة فیما یرد على الحدود فاختر کل منهم حدا على حسب ما استجدوا احدها ما حکى عن ابی الحسین البصري واختاره جماعة وان اختلفوا فی زیادة بعض القيود من انه اللفظ المستغرق لجميع ما یصلح له ویرد علیه امور منها ان اخذ المستغرق فی الحد یوجب الدور إذ هو مرادف للعام نعم لو کان التعریف لفظيا جاز ذلك لكنه غیر مقصود فی المقام إذا لمراد به كشف الحقيقة وضعفه ظاهر لمنع المرادفة بین العموم والاستغراق مع تسلیمه فلیس مرادفا للعموم بالمعنى المحدود غاية الامر ان یكون مرادفا للعموم اللغوی ومنها انه ان ارید مما یصلح له الجزئيات التی وضع اللفظ لما یعمها ویصدق علیها كما هو الظاهر من العبارة لم یکن جامعا لخروج الجمع المحلى باللام والمضاف من الحد فان المنساق منهما على المشهور المنصور هو استغراق کل من الاحاد دون المجموع وليس ذلك من جزئيات الجمع وانما هو من

اجزائه وان اريد به الاجزاء التى تصلح اللفظ للاطلاق عليها اجمع لم ينطبق على المحدود إذ لا يصدق ذلك على كثير من العمومات فان عمومها من جهة استغراقها الجزئيات دون الاجزاء مضافا إلى عدم كونه مانعا لشموله لساير الالفاظ الموضوعية بازاء المعاني المركبة كاسماء العدد بل الاعلام الشخصية بل ويندرج فيه المركبات نحو ضرب زيد عمروا فان المأخوذ في الحد مطلق اللفظ الشامل للمفرد والمركب مع عدم صدق العام على شئ منها ومنها انه ان اريد بما يصلح له اطلاق اللفظ عليه سواء كان على سبيل الحقيقة أو المجاز لزم خروج معظم الالفاظ العامة لعدم كونها مستغرقة لمعانيها الحقيقية والمجازية معا وان اريد به ما يصلح اطلاق اللفظ عليه حقيقة لخرج عنه نحو رأيت كل اسد يرمى مع انه يندرج في العام ويمكن دفعه بان المراد ما يستغرق جميع ما يصلح له بالنظر إلى المفهوم الذى اريد منه فان كان ذلك المفهوم حقيقيا أو مجازيا كان الاستغراق ملحوظا بالنسبة إليه ومنها انه ان كان المراد باستغراقه لجميع ما يصلح له استغراقه له ومنها لزوم خروج جملة من العمومات من الحد كالنكرة في سياق النفي والجمع المحلى باللام وغيرهما حسب ما بين الحال فيها انشاء [] بل نقول بجريان الاشكال في غيرهما ايضا فان لفظ الرجل في قولك كل رجل عادل ان عد عاما غير مستغرق لجميع جزئياته وضعا وان عد لفظة كل عاما كما يستفاد من ظاهر كلماتهم حيث عدوا لفظ كل وجميع وحوهما من الفاظ العموم فيه غير مستغرقة لجميع جزئياتها إذ ليس كل من الاحاد من جزئيات المفهوم الذى وضعت بازائه حسبا مرت الاشارة إليه في الايراد السابق وان اريد مجرد استغراقه لها ولو من جهة انضمام ساير الشواهد إليه كدليل الحكمة وملاحظة ترك الاستفصال ونحوهما لزم اندراج المطلقات بل وغيرها ايضا في العموم وليس كذلك ولذا اعتبر بعضهم في الحد كون الاستغراق من جهة الوضع حسبا يأتي الاشارة إليه ومنها انه يندرج فيه التثنية والجمع فانهما يستغرقان ما يصلحان له من الفردين أو الافراد ولا يخفى وهنه لوضوح ان التثنية صالحة لكل اثنين وليس مستغرقا لها فغاية الامر استغراقها لما اندرج فيه من الاحاد دون الجزئيات نعم قد يشكل الحال في تثنية الاعلام بناء على الاكتفاء في اثباتها على الاتفاق في اللفظ ويدفعه مع وهنه بفساد المبنى المذكور انه ليس الاستغراق هناك بالنظر إلى الوضع الواحد بل بملاحظة الوضع المتعدد فلو بنى على شمول الحد لذلك فليس ذلك ايضا مستغرقا لجميع ما وضع له غاية الامر ان يشمل معنيين منها نعم لو فرض عدم ذلك العلم الا بشخصين امكن الايراد بذلك على انه لا يجرى الايراد بالنسبة إلى الجمع على الوجه الاول ايضا لا في جمع الاعلام على الوجه الضعيف المذكور نعم لو اريد به جميع الاحاد اندرج في الحد وحينئذ يندرج في العام فلا انتقاض من جهته وعن قاضى القضاء اعتبار قيد اخر في الحد لاجراج التثنية والجمع حيث قال انه اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له في اصل اللغة من غير زيادة واراد بقوله من غير زياده الاحتراز عن ذلك فان الاستغراق الحاصل هناك من جهة

زيادة علائم التثنية والجمع وفيه مع ضعفه بما عرفت دون زيادة القيد المذكور ويقتضى خروج الجمع المحلى عن الحد فان افادته العموم وانما هي من جهة ضم اللام إليه وكذا الحال في الجمع المضاف ومنها انه يندرج فيه المشترك إذا استعمل في جميع معانيه مع عدم اندراج في الفاظ العموم ولذا زاد جماعة في الحد منهم الرازي والعلامة في تهذيب والشهيد في الذكرى التقييد بوضع وايضا ليخرج عنه ذلك وربما يحترز به ايضا عن استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه نظرا إلى كون استعماله فيهما بملاحظة الوضع الحقيقي والترخيصي ويدفعه انه ان كان المشترك حينئذ استغراقا لجميع احدا معنييه كان مندرجا في العام والا فلا يصدق الحد عليه ثانيها ما حكى عن الغزالي _____